الطموحات والأفعال

تحليل مشروع موازنة 2022 / 2021

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

الطموحات والأفعال

تحليل مشروع موازنة 2022 / 2021

الطموحات والأفعال

تحليل مشروع موازنة 2022 / 2021

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

المقدمة

يأتي مشروع موازنة العام المالي الجديد متزامنًا مع العام الثاني من انتشار وباء فيروس كوفد-19، ومع انتهاء الموجة الثالثة من الفيروس في مصر، وبدء الموجة الرابعة على مستوى العالم. هذا بالإضافة إلى ظهور متحور دلتا، الذي يعتبر أشد فتكاً وأسرع انتشارًا[1]. وكان وصوله متوقعًا بالفعل من منتصف شهر يوليو الماضي.[2] حيث توقعت وزيرة الصحة والسكان وصول الموجة إلى مصر في حدود نهاية شهر سبتمبر، أو بدايات شهر أكتوبر. وصرحت بأن الوزارة تهدف إلى تلقي حوالي 35 مليون مواطن اللقاح بحلول هذا التاريخ، بمعدل 800 ألف تلقيح في اليوم، لكي تكون نسبة متلقي اللقاح 40% من إجمالي تعداد السكان في مصر.[3]

وتبدو في التصريح خطة طموحة لمحاربة الفيروس. ولكن، فإن نجحت، لن نصل إلى نصف النسبة اللازمة لمرحلة المناعة الجماعية، التي مازالت الحكومة المصرية تهدف إليها كي نصل إلى بر الأمان والسيطرة على الفيروس.[4] وتبعاً لأحدث البيانات وصل عدد الجرعات المستخدمة إلى 10.5 مليون،[5] وإذا أخذنا في الاعتبار أن عملية التلقيح تستلزم أخذ جرعتين، فيكون عدد متلقي الجرعتين 5 مليون تقريباً، بنسبة 5% من تعداد السكان.

وفي هذا السياق، سنحاول تناول أهم ملامح موازنة العام الجديد، أخذاً في الاعتبار كل ما ذكرنا سواء بالنسبة للخطة أو وضع انتشار الفيروس. و سنسلط الضوء على كل ما يمكنه مساعدة أو تعطيل هذه الخطة. وسنعرض التغيرات التي طرأت على جميع أبواب موازنة العام المالي الجديد، بحيث تتضح آمال وتوقعات هذا العام.

---

[1] مركز الولايات المتحدة مكافحة الأمراض والوقاية منها CDC

[2] "egypt to intensify vaccination ahead of a fourth COVID-19 wave " *Reuters,* August 23,2021,. https://reut.rs/3DOjwHM

[3] "Fourth wave of corona virus expected in Egypt around late-september, early october: Health Minstry", *Ahram online, August 18,2021.* https://bit.ly/2WV5nHL

[4] "How much of people need to be vaccinated until the pandemic is over", Cleveland Clinic, May 5,2021. https://cle.clinic/3tiUDz2

[5] منظمة الصحة العالمية سبتمبر 2021 https://bit.ly/3hjMRQP

أولاً: التقسيم الوظيفي للمصروفات

ويعني تقسيم المصروفات على حسب نوع القطاع الخاص بها. وهناك عشرة قطاعات: الخدمات العامة، والنظام العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان، والصحة، والشباب والثقافة والشؤون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والأنشطة الوظيفية المتنوعة. وفي نهاية التقرير سنستعرض الخدمات المعنية بكل قطاع، وما يتضمنه من هيئات ووزارات.

حاز قطاع الخدمات العامة على أكبر زيادة مالية هذا العام، بمقدار 81 مليار جنيه. وهو الباب صاحب الوزن النسبي الأكبر بنسبة 46.65% من إجمالي المصروفات، محققاً نموًا اسميًا بمقدار 10.41%، ونموًا حقيقيًا بنسبة 6.06%.

وبالنظر لباقي الأبواب المتضمنة في التقسيم الوظيفي، نجد نمواً مماثلًا للعام الماضي في أبواب عدة؛ منها النظام العام الذي حقق نمواً اسمياً بنسبة 9.57%، ونمواً حقيقياً بنسبة 5.26%. وبالمثل، شهد باب الأنشطة المتنوعة نمواً اسمياً بمقدار 12.92%، ونموًا حقيقيًا بمقدار 8.47%. كما حقق باب الشباب والثقافة نمواً اسمياً بمقدار 1.97%، ولكن مع انكماش فعلي بنسبة -2.05%.

وعلى عكس السنة الماضية، شهد باب الشئون الاقتصادية انكماشًا اسميًا 1.18%، وانكماشًا فعليًا بنسبة 5.07%. وهذه أول مرة يحقق فيها هذا الباب إنكماشاً منذ العام المالي 2018-2019.

أما الأبواب التي شهدت انكماشاً مستمراً منذ العام الماضي، فتصدرها باب حماية البيئة، حيث شهد انكماشاً اسمياً بنسبة 15.62%، وانكماشًا فعليًا بنسبة 18.94%. ومع وضع ضآلة الوزن النسبي لهذا الباب في الاعتبار، حيث لا يتجاوز حجمه 0.15% من إجمالي المصروفات، نلاحظ تناقضًا في هذا الانكماش مع رغبة الحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة البيئية حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة. بينما يرد تحقيق ذلك في الهدف الخامس في الخطة الاستراتيجية طويلة المدى "رؤية 2030"[6].

وفي ظل الاهتمام الرسمي لاحتواء فيروس كورونا وأضراره، بلغ باب الصحة أكبر نمو اسمي وفعلي، محققاً 16.27% و11.69% على التوالي، رغم أن مخصصاته تعادل 5.92% فقط من إجمالي المصروفات. وبالمثل حقق باب التعليم نمواً اسمياً بنسبة 9.56%، ونموًا حقيقيًا بمقدار 5.24%.

ومن الجدير بالذكر، أن الدستور المصري المعدل سنة 2019، نص على تخصيص 3% من الناتج القومي للصحة، و4% للتعليم، و2% للتعليم الجامعي، وأخيراً 1% للبحث العلمي. وحيث لا توفر الحكومة أو تنشر إجمالي الناتج القومي بشكل دوري، إلا أن حساب نسبة كل بند من الناتج المحلي، يشير إلى عدم تحقيق أيًا منها للنسب المنصوص عليها. فلم يصل بند الصحة حتى لنصف النسبة المخصصة، أي نسبة 1.5%. وبالمثل حقق التعليم 2.4%، أي أكثر من النصف بمقدار ضئيل. ونظراً لعدم توفر بيانات مفصلة حول بابي البحث العلمي والتعليم الجامعي، فلن نستطيع الوقوف على مدى وفائهما بالمعايير الدستورية. و يناقض كل هذا استمرار تأكيد الموازنة على استيفاء الأبواب الثلاثة للنسب المشترطة في الدستور.

وشهد باب الحماية الاجتماعية انكماشاً اسميًا بمقدار 0.91%، وانكماشًا فعليًا بنسبة 4.81%. ووفق البيان المالي، هناك 71 مليون مستفيد من منظومة دعم رغيف الخبز والدقيق، بينهم 66.7 مليون مستفيد من دعم الخبز وحده، بواقع 5 أرغفة للمواطن يومياً، إلى جانب 63.6 مليون مستفيد من منظومة دعم

[6] رؤية مصر 2030. https://bit.ly/3E26k2h

البطاقات التموينية.[7] وبرغم ضخامة هذا العدد، أعلن وزير التموين أن الوزارة ستبدأ في دراسة زيادة سعر الرغيف المدعم.[8] ويمكن اعتبار هذه الخطوة جزءًا من خطة الحكومة إلى التحول التدريجي تجاه الدعم النقدي وشبه النقدي، واستهداف الفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً.[9] وبينما تبلغ نسبة الفقر في مصر 29.7%،[10] يمثل الخبز بالأخص إحدى أدوات مكافحة الفقر. وبحسب مستشارة رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تهدد زيادة سعر الرغيف ما بين 4 إلى 5% من المصريين بالسقوط تحت خط الفقر. ولا يحميهم سوى دعم الخبز فقط.[11] وهذا ليس أول تغيير يطرأ على الخبز المدعم من بداية انتشار فيروس كورونا. ففي أغسطس 2020 تقلص وزن رغيف الخبز إلى 90 جرام من 110 جرام.[12] ومن المتوقع أن اتخاذ مثل هذه الخطوات في هذا التوقيت مع استمرار تداعيات آثار كورونا، سيعرض الفئات الأكثر احتياجاً وفقراً لمزيد من الضرر والتهديد، و سيهدر جهود مكافحة الفقر في الفترة الماضية.

[7] البيان المالي عن مشروع موازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/2021، ص102.

[8] "مصر- رفع سعر رغيف الخبز.. دواء مر أم خطوة غير محسوبة، دويتش فيليه، أغسطس 2021. *https://bit.ly/3tsrYaV*

[9] البيان المالي عن مشروع موازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/2021، ص

[10] بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

[11] سارة سيف الدين،"الرفع الثاني لسعر الخبز في عهد السيسي .. سنطعم الطلاب من "لقمة " الفقراء"، مدى مصر، أغسطس 2021. https://bit.ly/3ndPgQV

[12] مناديب توزيع الخبز في محافظة الجيزة. منصة العدالة الاجتماعية.

مشروع 2022 / 2021 بالتقسيم الوظيفي

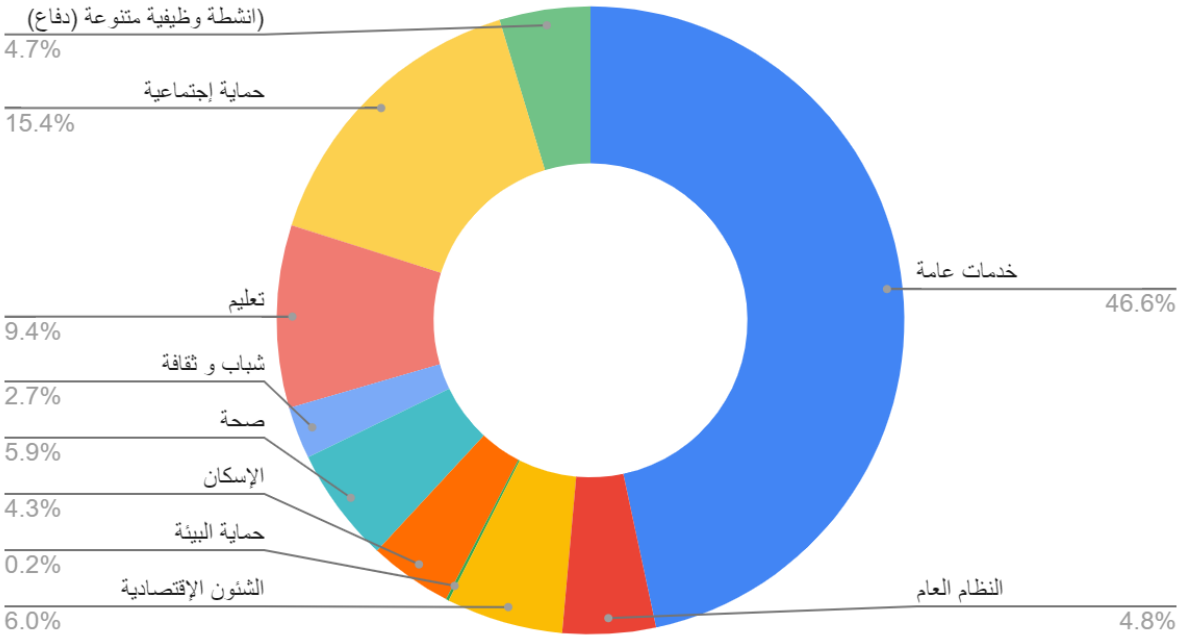

المقارنة بين الموازنات السابقة ومشروع الموازنة - وظيفي

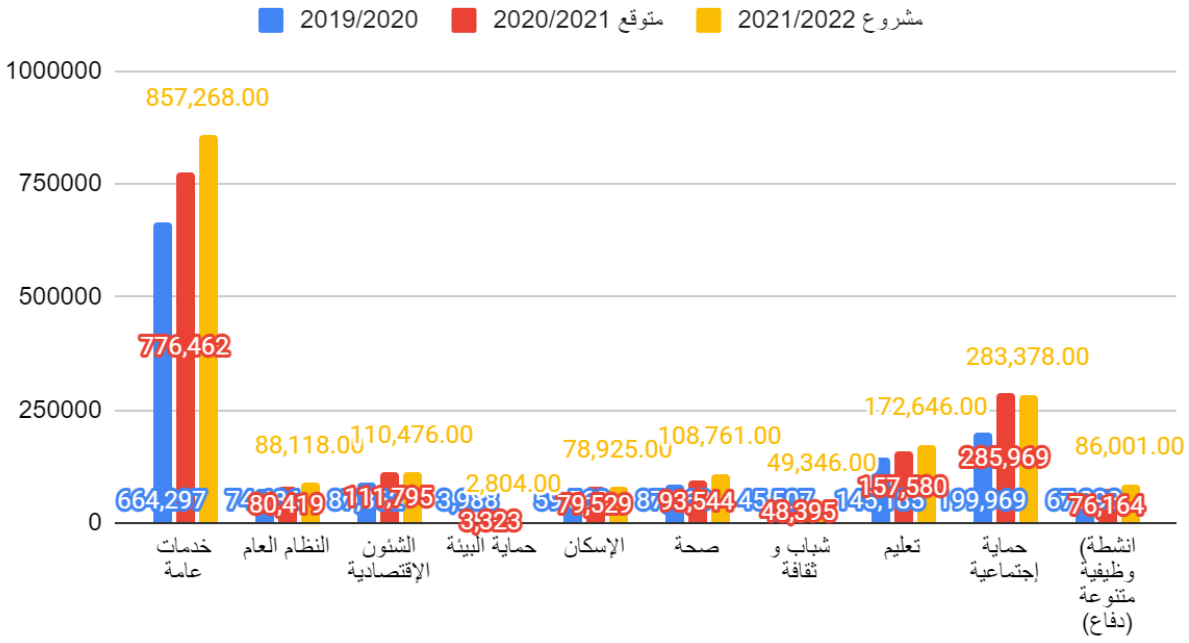

ثانياً: التقسيم الاقتصادي للمصروفات

يتضمن باب الاستخدامات أوجه الصرف المختلفة، مقسمة إلى ثماني بنود وهي: ١ -الأجور وتعويضات العاملين، ٢ -شراء السلع والخدمات، ٣ -الفوائد، ٤ -الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ٥ - المصروفات الأخرى، ٦ -شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"، ٧ -حيازة الأصول المالية، ٨ -سداد القروض

ويتناول هذا القسم البنود الستة الأوائل تحت عنوان "المصروفات". وعند قياس التغيرات في القسم الاقتصادي للموازنة المقترحة، نلاحظ زيادة جملة المصروفات اسمياً بنسبة 13.84% عن العام الماضي، لتصل إلى 1.84 تريليون جنيه، بالمقارنة مع موازنة عام 2021/2020 ، حيث قدرت فيها بحوالي 1,614 مليار جنيه. وعند حساب أثر التضخم، نجد أن المصروفات قد نمت فعلياً بمقدار 9.35%.

وشهد بند شراء الأصول غير المالية أكبر زيادة، إذ ارتفعت مخصصاته من 231,8 مليار جنيه لتصل إلي 358,1 مليار جنيه، بزيادة قدرها 127 مليار جنيه. محققة نمواً اسمياً بنسبة 54.50%، ونموًا فعليًا بنسبة 48.41%. ويدل هذا على اهتمام الحكومة بالتركيز على هذا البند بالأخص، سعياً منها لجذب الاستثمار. حيث ظل متصدرًا لنسب النمو، مقارنة بكل بنود المصروفات، منذ العام المالي 2017/2016، باستثناء العام الماضي حيث تراجع للمركز الثاني بعد بند شراء السلع والاستخدامات. ويحقق هذا العام نمواً اسمياً بمقدار 23.30%، ونمواً حقيقياً بنسبة 18.44%.

وبالنظر إلى بند الفوائد، نلاحظ تحقيقه لأقل نمو اسمي بمقدار 2.40%، وانكماشه الحقيقي بمقدار 1.63%. ويمثل بذلك أكبر انكماش حقيقي في المصروفات لمشروع موازنة العام المالي الجديد. ورغم ذلك مازال يمثل أكبر البنود حجماً، بوزن نسبي 31.50% من إجمالي المصروفات.

المصروفات بمشروع موازنة 2022 / 2021 بالتقسيم الاقتصادي

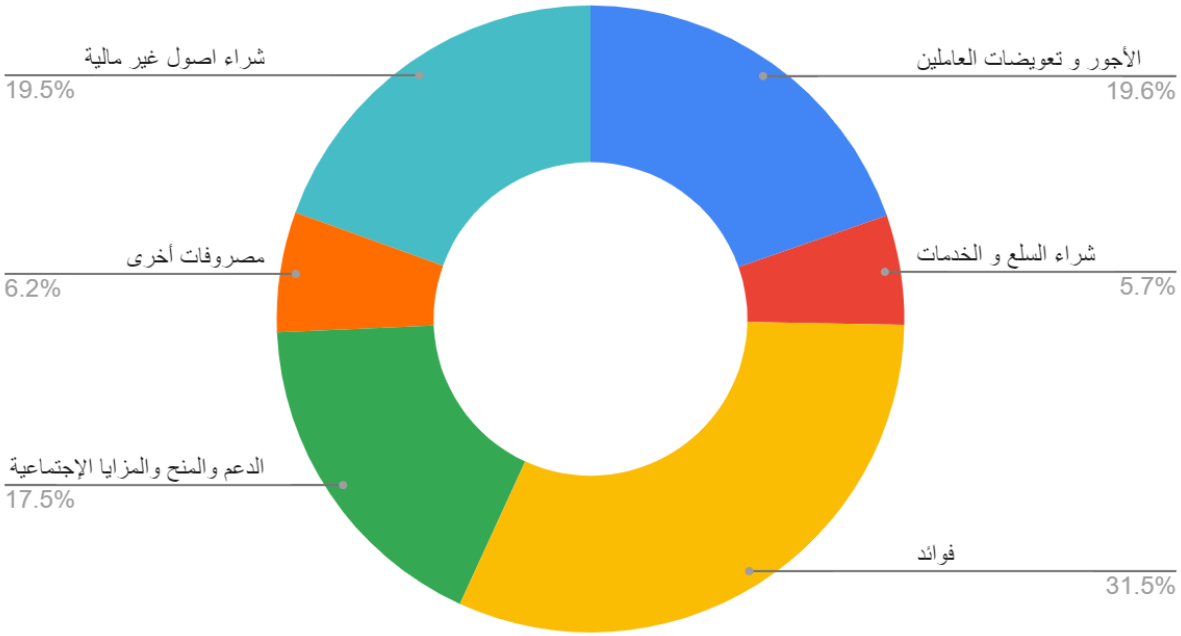

المقارنة بين مشروع الموزانة 2022 / 2021 والموزانات السابقة - اقتصادي

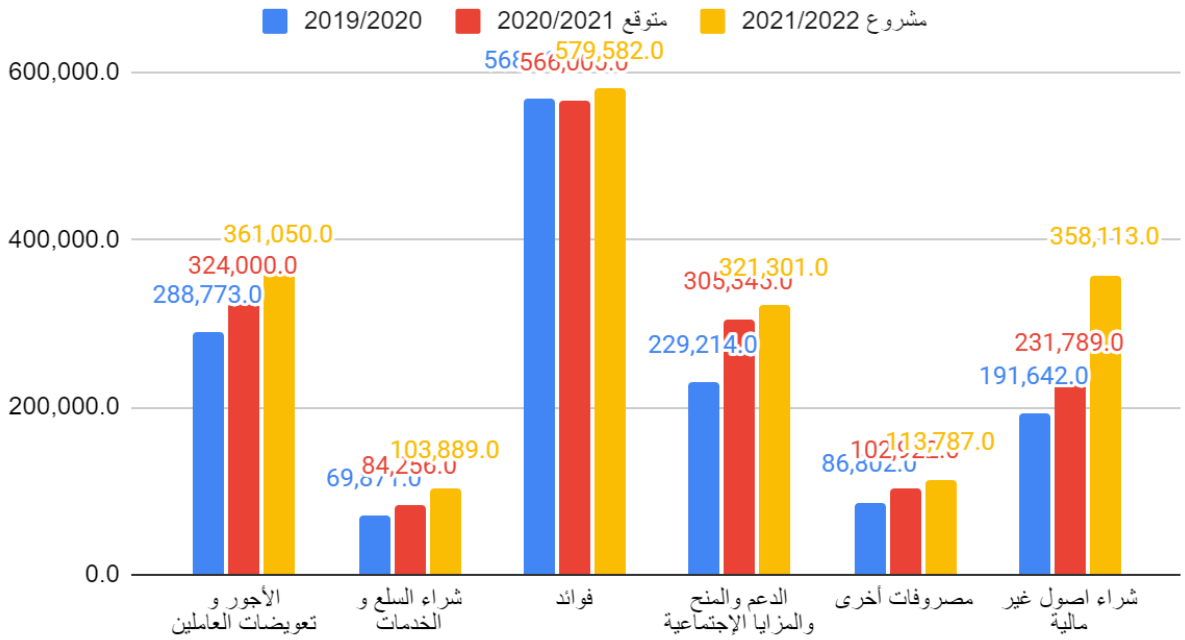

نسب النمو الاسمي والحقيقي المتوقعة لموازنة 2022 / 2021

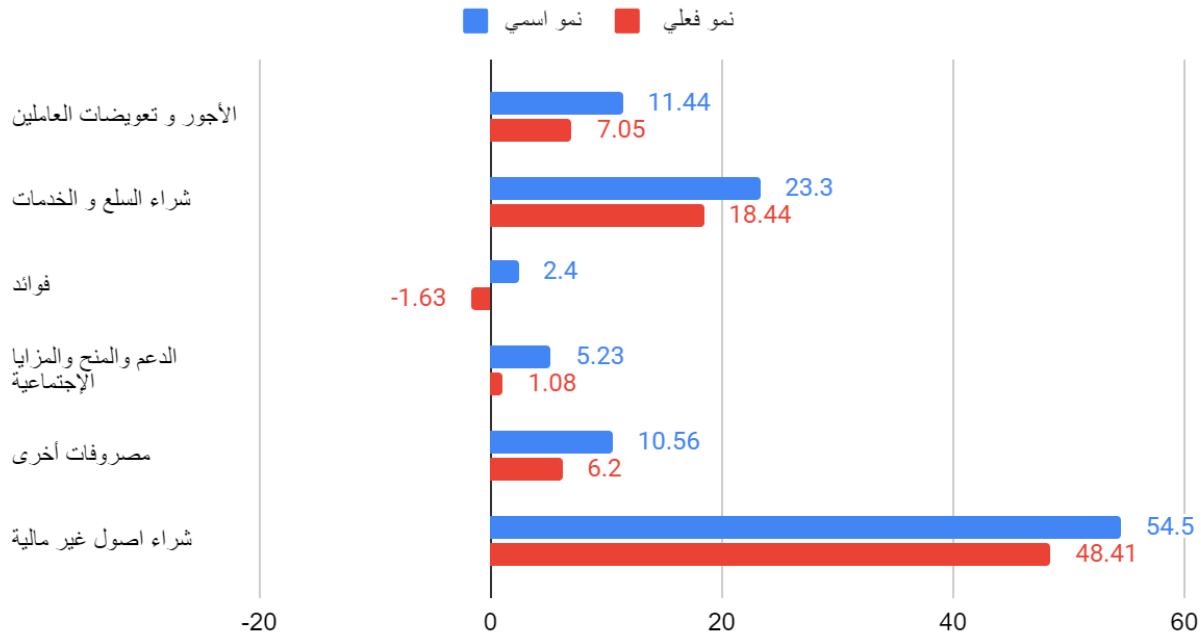

ازدادت فاتورة الأجور والتعويضات للعاملين من 324 مليار جنيه في مشروع موازنة 2021/2020 لتصل إلى 361,1 مليار جنيه في مشروع موازنة العام الجديد. أي أن فاتورة الأجور حققت بذلك نموًا أسميًا بمقدار 11.44%، ونموًا حقيقيًا بنسبة 7.05 %. وعلى عكس العام الماضي، حقق بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نمواً اسمياً يصل إلى 5.23% ونموًا حقيقيًا بنسبة 1.08%.

فعلي 2019/2020 . متوقع 2020 / 2021 , مشروع 2021 / 2022

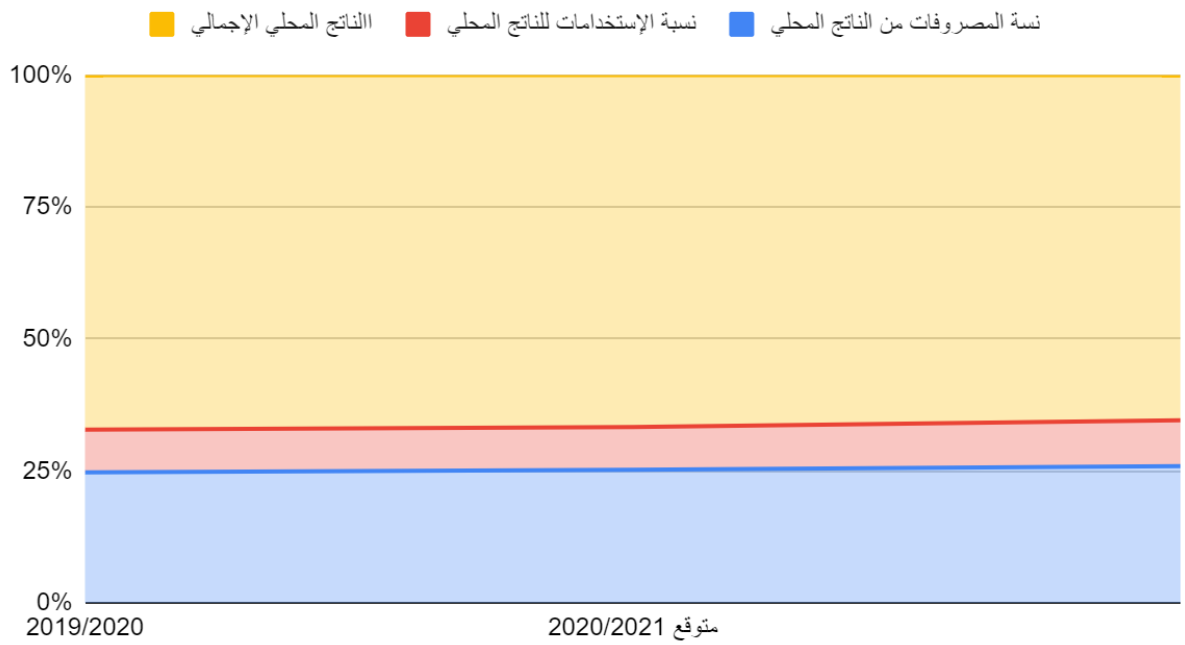

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

على نفس منوال السنوات السابقة، يعكس مشروع الموازنة الجديد استمرار رغبة الحكومة في زيادة استثماراتها في الأصول الثابتة، بهدف تقوية البنية التحتية لتحقيق نسب نمو اقتصادي أعلى، لزيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. وشهد الباب نمواً اسمياً بمقدار 54.50%، ونموًا حقيقيًا 48.41%. وذكر البيان المالي، أن زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى 358 مليار جنيه، منها 210 مليار جنيه تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو 148 مليار تمويل ذاتي، و10 مليار جنيه مساهمة من الهيئات الاقتصادية .[13]

وبالنسبة لبنود الاستثمار، فمثل العام الماضي، شهد بند المباني والمنشآت نمواً بمقدار 77.63%، في حين تراجع بند الآت والمعدات ووسائل النقل بنسبة 2.48، ليصل إجمالي الأصول الثابتة لمشروع موازنة العام الجديد إلى 325.6 مليار جنيه، محققاً نموًا بنسبة 50.80%. بينما شهد بند الأصول الطبيعية تراجعاً كبيراً عن العام الماضي بنسبة 66.62%.

وتأكيداً على رغبة الحكومة في تشجيع وجذب الاستثمار، قامت منذ بداية ظهور وباء كورونا بعديد من المبادرات والتسهيلات الخاصة، مثل مبادرة تمويل القطاع الخاص التي تصل إلى 200 مليار جنيه، التي شملت القطاع الزراعي ومشروعات المقاولات أيضاً.[14] كما أطلقت الحكومة حزمة جديدة لدعم المصدرين، وتحملت الخزانة أعباء خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة.[15]

---

[13] البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/2021، ص42.

[14] الحسيني حسن,البنك المركزي يضاعف حجم مبادرة تمويل القطاع الخاص إلى 200 مليار جنيه ,جريدة المال, 10 سبتمبر 2020.
https://bit.ly/3zSkvVg

[15] البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/2021، ص55.

ومن الجدير بالذكر، أنه رغم هذه المجهودات تحت بند الاستثمار، إلا أنه لم يحقق الهدف الذي وضعته الحكومة، للسنة الثالثة على التوالي. حيث خصص مشروع العام الماضي 280.7 مليار جنيه لبند الاستثمار، بينما كان المتوقع في البيان المالي 2022/2021 مبلغ 231.18 مليار جنيه فقط، أي أن هناك فارق بمقدار 50 مليار جنيه بين المشروع موازنة والمتوقع للعام المالي نفسه 2021/2020.[16]

تقسيم الاستثمارات على افرع الحكومة المختلفة

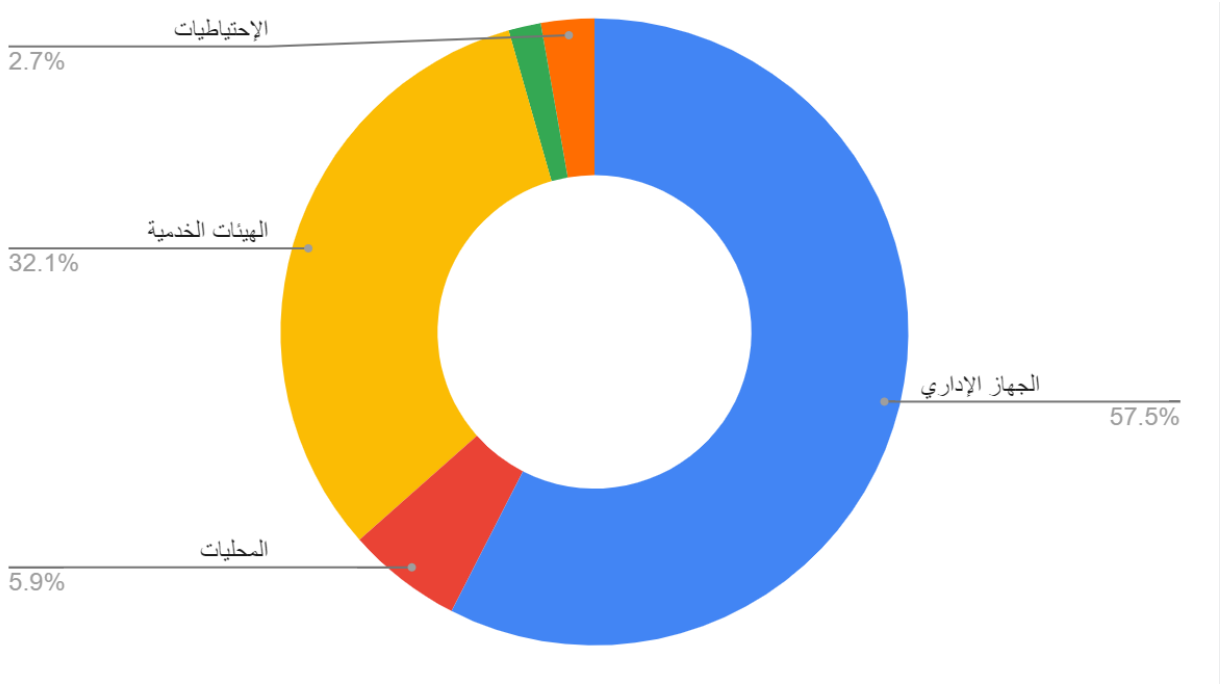

[16] توضيح الفارق بين مشروع الموازنة والمتوقع والفعلي في نهاية التقرير.

الاستثمارات بالتقسيم الوظيفي

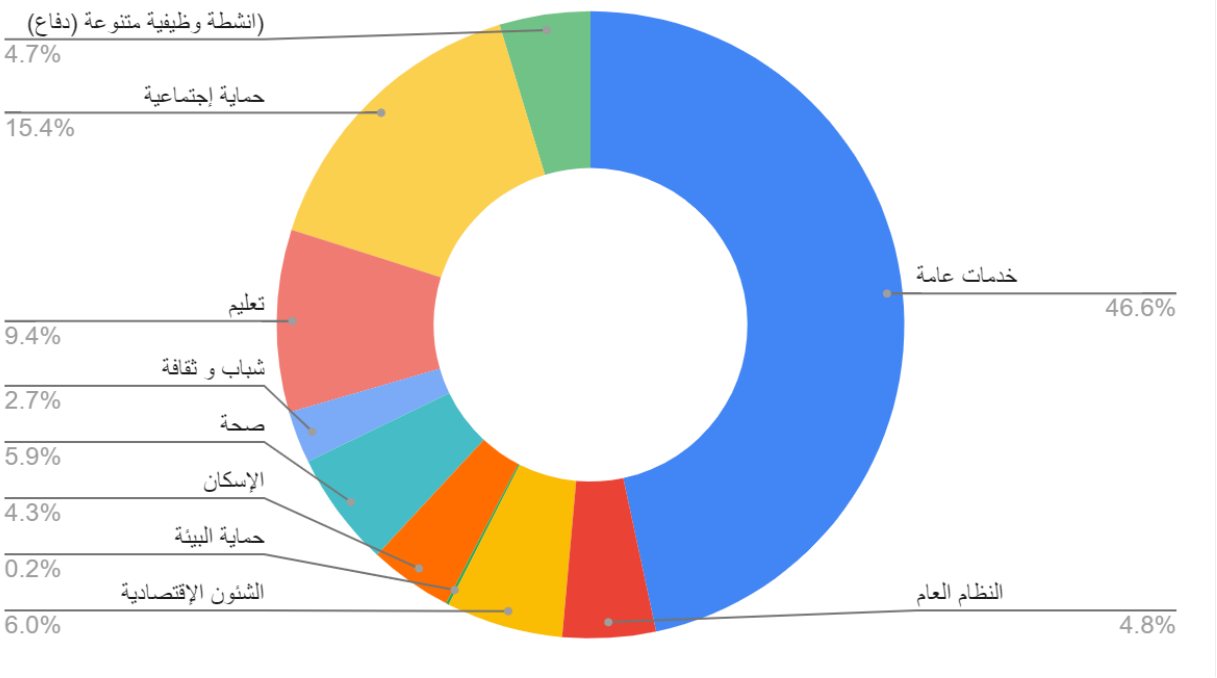

ثالثاً: الصورة العامة للاستخدامات

بعد استعراض أهم التغييرات المدخلة على بنود الاستثمار، نشير إلى أن المصروفات وحدها لا تغطي الإنفاق الحكومي كله، إذ لا تتضمن بندي حيازة الأصول المالية وسداد القروض. ويعد بند سداد القروض أكبر بنود المصروفات حجماً، إذ يصل إلى 593 مليار جنيه، بزيادة تصل إلى 101,62 مليار جنيه مقارنة بالمتوقع العام المالي الماضي، محققاً نموًا اسميًا بمقدار 20.68% ونموًا حقيقيًا بنسبة 15.93%.

وبالمثل زاد بند حيازة الأصول المالية ليصل إلى 30.29 مليار جنيه، محققاً بذلك نموًا اسميًا بنسبة 11.16%، ونموًا فعليًا بنسبة 6.78%. وفي نهاية التقرير سنعرض شرحًا مفصلًا للمفاهيم المرتبطة بحيازة الأصول المالية.

ويمثل باب خدمة الديون ككل 47.65% من إجمالي الاستخدامات في مشروع الموازنة الجديد. تذهب لسداد القروض والفوائد، مما يثير القلق من فقدان السيطرة في أي وقت على أزمة العجز الدائمة.

استخدامات الانفاق العام 2019 - 2020

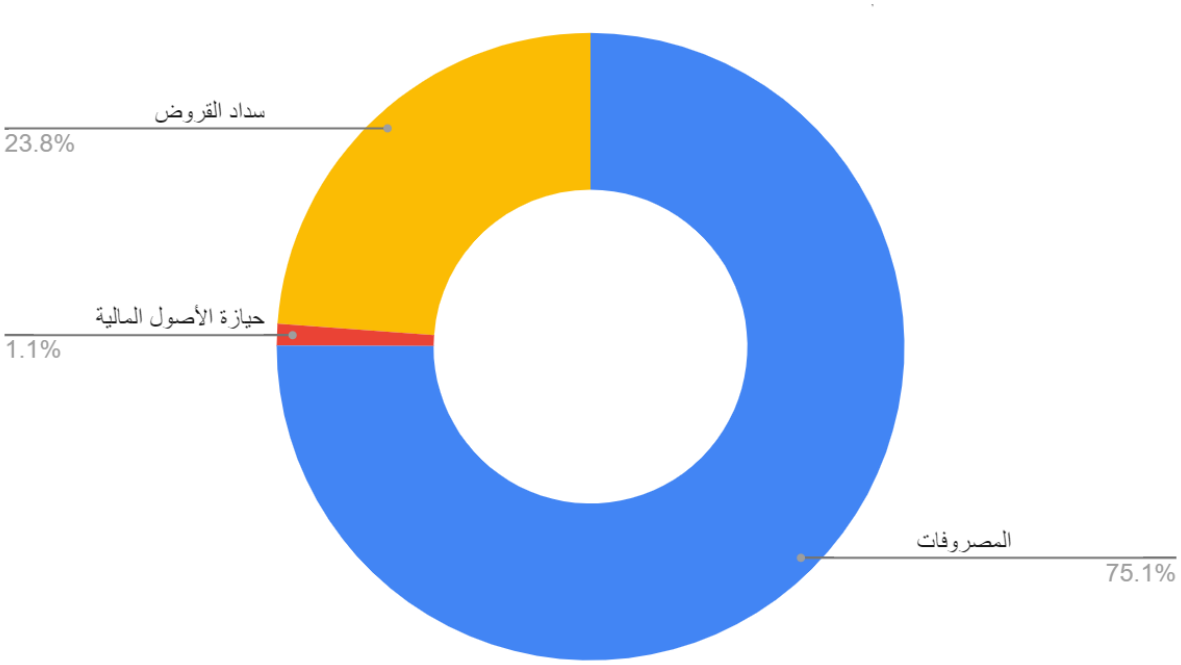

استخدامات الانفاق العام 2021 - 2020 (متوقع)

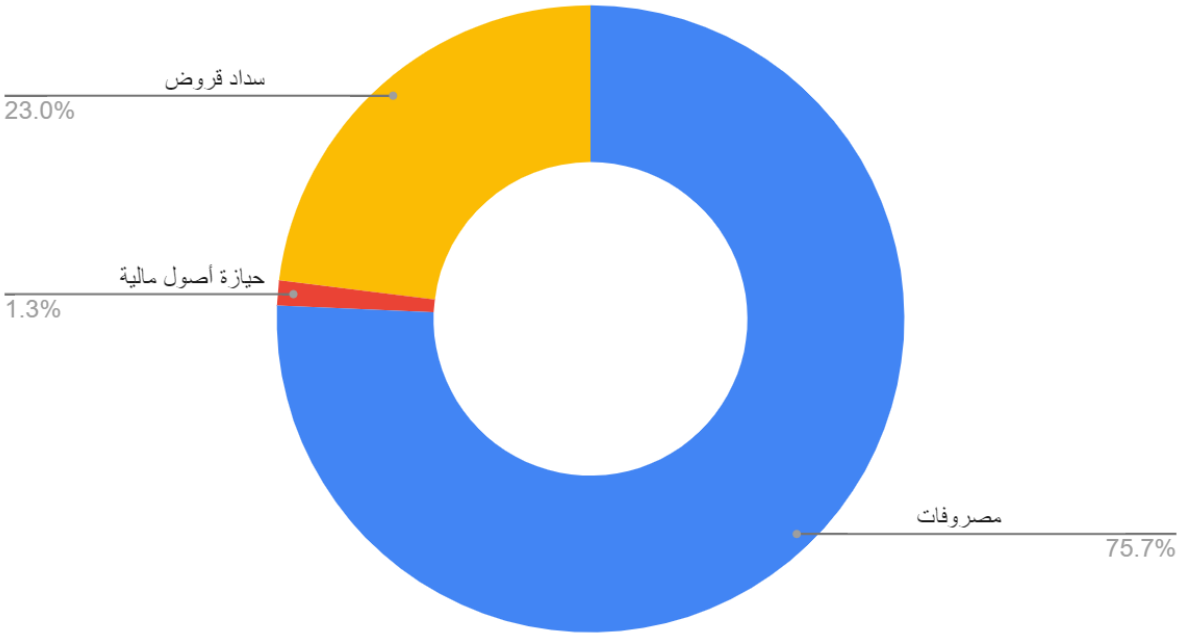

استخدامات الانفاق العام 2022 - 2021 (مشروع)

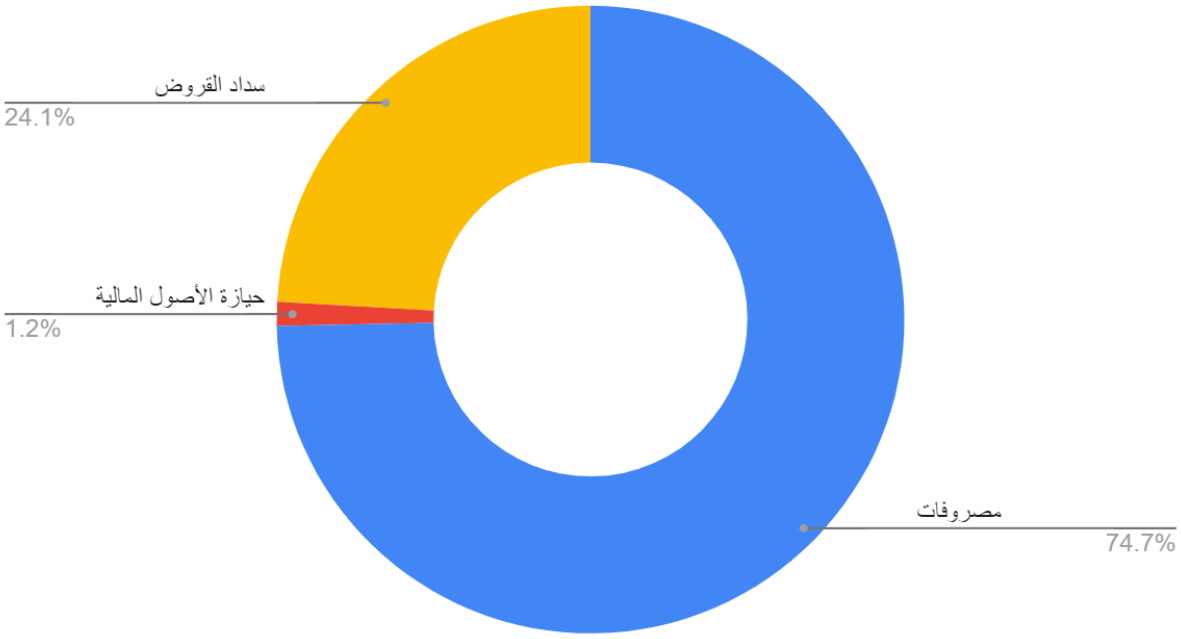
سداد القروض
24.1%
حيازة الأصول المالية
1.2%
مصروفات
74.7%

رابعاً: التقسيم الاقتصادي للإيرادات

ازدادت الإيرادات في مشروع الموازنة الجديد لتصل إلى 1,365 مليار جنيه، مقارنة بمشروع الموازنة الماضي. حيث بلغت 1,117 مليار جنيه، محققة بذلك نمواً اسمياً بنسبة 22.20%، ونموًا حقيقيًا بنسبة 17.39%.

التوزيع الاقتصادي للإيرادات بين موازنة 2019/2020 والمتوقع 2020/2021 ومشروع 2021/2022

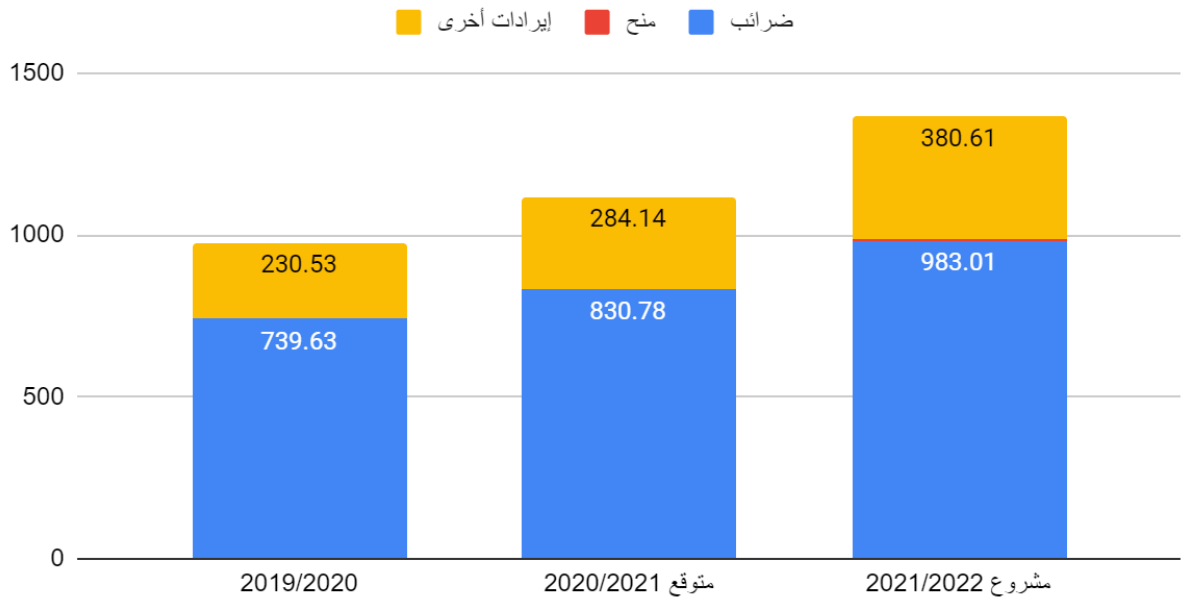

المقارنة بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي للايرادات 2022 / 2021

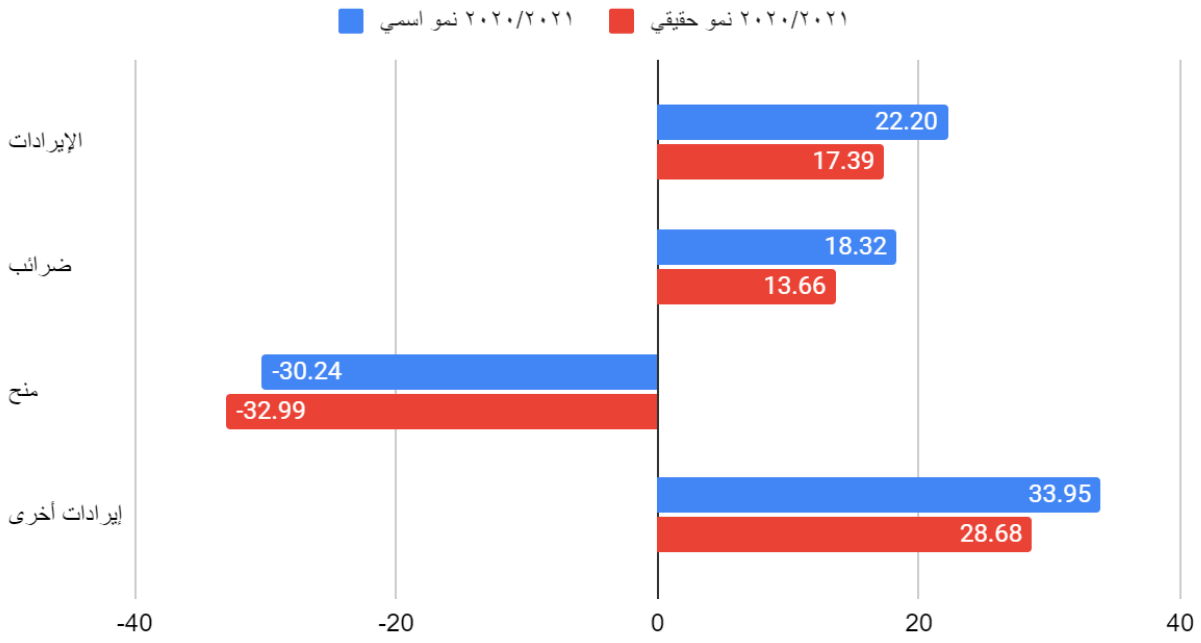

الإيرادات الضريبية

احتلت الإيرادات الضريبية الوزن النسبي الأكبر من إجمالي الإيرادات بنسبة 72.01% ومبلغ 983 مليار جنيه، محققة نموًا أسميًا بنسبة 18.32% ونموًا حقيقيًا بنسبة 13.66% .

وبالنظر لمكونات الإيرادات الضريبية، فقد حققت كل بنودها نموًا اسميًا ونموًا حقيقيًا. حيث حققت الضرائب العامة نموًا اسميًا بنسبة 19.77%، ونموًا حقيقيًا بنسبة 15.05%. وحققت كل من ضريبة القيمة المضافة والجمركية نموًا اسميًا بنسبة 15.92% و 13.10% على التوالي، ونموًا حقيقيًا أيضًا بنسبة 11.35% و8.56% على التوالي. وكان أكبر نمو من نصيب الضرائب الأخرى، حيث حققت نموًا اسميًا بنسبة 28.27%، ونموًا حقيقيًا بنسبة 23.22%.

وعلى خلاف الأعوام الماضية، شكلت الضرائب المباشرة، المتمثلة في بند الضرائب العامة، أكبر قدر من الإيرادات الضريبية بنسبة 50.55% من إجمالي الإيرادات الضريبية، مقارنة بالضرائب غير المباشرة، المتضمنة ضريبة القيمة المضافة والضريبة الجمركية والضرائب الأخرى، التي مثلت مجتمعة 49.4% تقريبًا من إجمالي الإيرادات الضريبية. ويمكن إرجاع ذلك لتعديل هيكل ضرائب الدخل والأجور. ورغم أنه فارق بسيط، إلا أنه مؤشر جيد للعدالة الضريبية في مصر، وتوجه نحو نظام ضريبي أكثر عدلا.

نسبة ضرائب من الناتج المحلي الإجمالي (المتوقع)

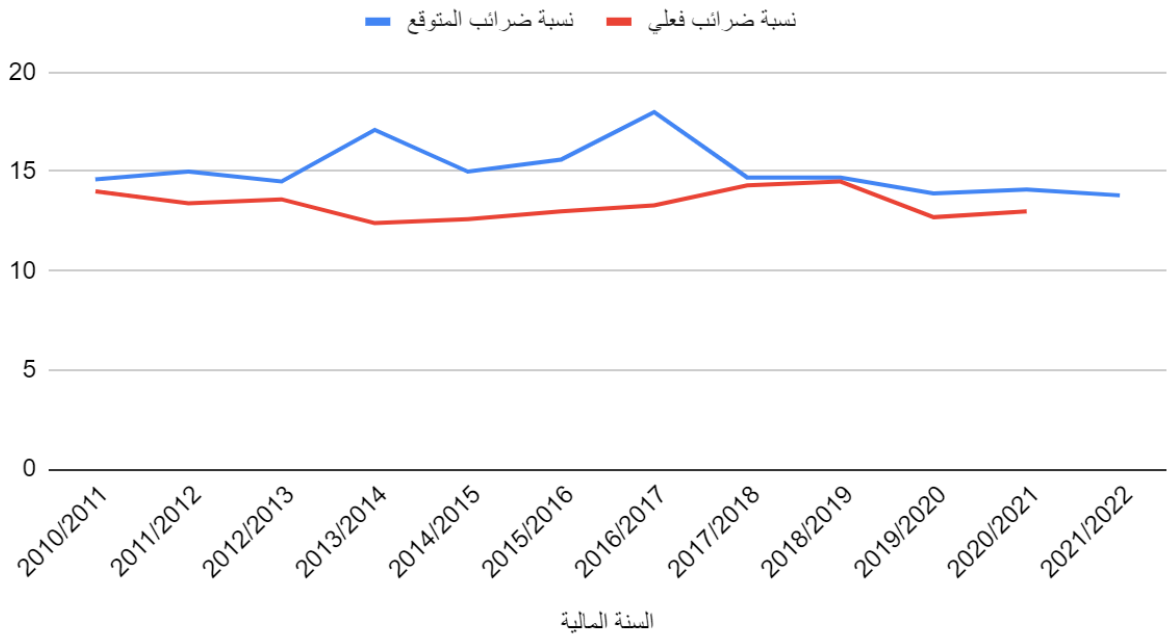

خامساً: العجز

تراجع العجز الكلي لموازنة العام الجديد بما يعادل 31 مليار جنيه تقريباً. لكن يظل العجز المتوقع أكبر من مشروع الموازنة للعام المالي الماضي. ومع ذلك تراجع العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي مقارنة بالسنة الماضية بمقدار نسبي 6.65%، و شهدت نسبة العجز الكلي للاستخدامات أيضاً تراجعاً بمقدار 19.32%.

و مثل الأعوام السابقة، يشهد العجز الفعلي تغييراً مختلفاً تماماً إذا قورن بالعجز الكلي. إذ شهد العجز الفعلي زيادة كبيرة بنسبة 70.78 مليار جنيه، وتراجع العجز الفعلي كنسبة من الناتج المحلي عن السنة الماضية محققًا 14.94% مقارنة مع 15.59% للعالم الماضي.

وعلى نفس المنوال، شهد العجز الفعلي كنسبة من الاستخدمات تراجعاً عن العام الماضي، محققاً 43.42% مقارنة مع 46.78% لموازنة عام 2021/2020. والجدير بالذكر، أن العجز كنسبة من الاستخدامات في مشروع موازنة العام المالي الماضي 2021/2020، قدر بنحو 42.99%، مما يعني أنه حتى إذا كان هناك إنخفاض في مشروع الموازنة الحالي مقارنة بمتوقع العام الماضي، يظل المتوقع أكبر من مشروع العام ذاته بمقدار 3.79%.

مجال التصنيف الائتماني

يعني التصنيف الائتماني تقديرًا تجريه وكالات متخصصة لجدارة مؤسسات أو دول، للحصول على قروض بناءً على معايير مالية واقتصادية وسياسية تتعلق بـ«الاستقرار السياسي» في الأساس، فكلما تحسن التصنيف تحسنت شروط الاقتراض، والعكس صحيح.[17]

فقد صنفت مؤسسة فيتش (Fitch) مصر بدرجة B+، وأبقت مؤسسة موديز (Moody's) على تصنيف درجة 2B، كما أبقت مؤسسة ستاندرد آند بورز (S&P) على درجة تصنيف B.[18] و يضع هذا مصر بشكل عام في حزام المضاربة تحت التصنيف الائتماني.

[17] بيسان كساب، "الحماية الاجتماعية في <موازنة كورونا الثانية>"، مدى مصر، أبريل 2021. https://bit.ly/3A9fKH0

[18] البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/2021، ص30.

فعلي 2020 /2019 , متوقع 2021 / 2020 , مشروع 2022 / 2021

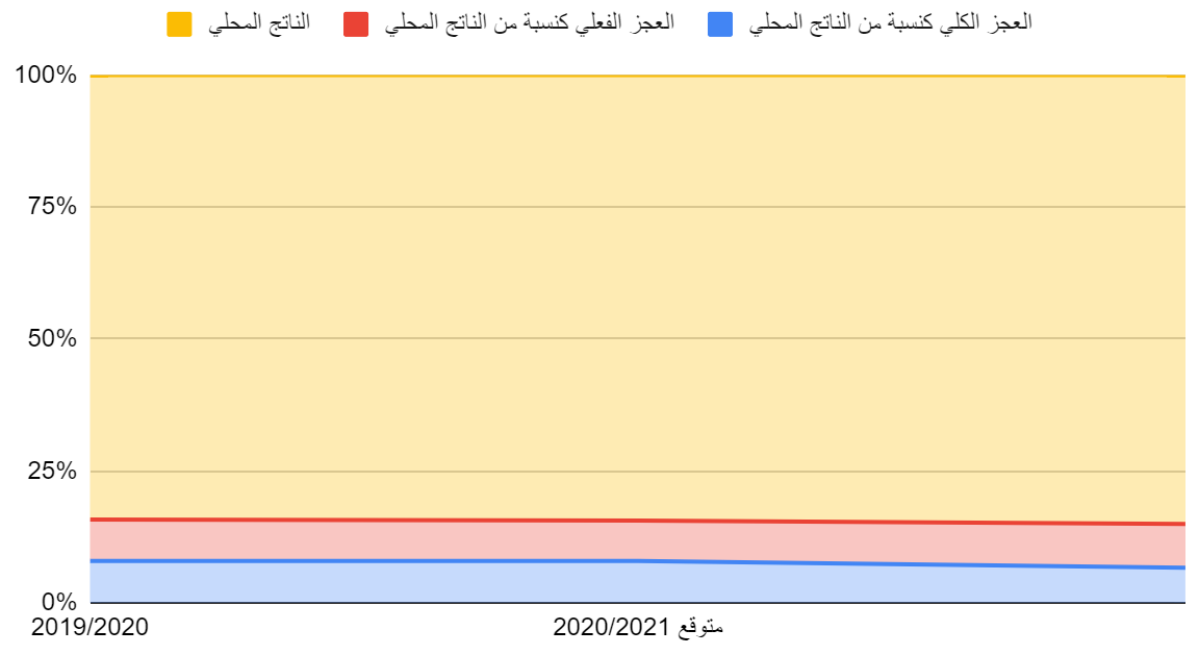

سادساً: الدين العام

وبالنسبة للدين العام، لم تذكر الموازنة تحديدًا رقم الدين العام المحلي أو الخارجي، و لم تتطرق إلا لدين أجهزة الموازنة كنسبة إلى الناتج المحلي في شكل بياني. ونظراً لعدم تحديث بيانات الدين العام في النشرة الشهرية التي يصدرها البنك المركزي المصري، سوف نعتمد على الشكل البياني في البيان المالي.

وبالنظر إليه، سنجد أن دين أجهزة الموازنة الخارجي، الذي تخدمه وزارة المالية، يمثل 17.7%، وأن إجمالي دين أجهزة الموازنة المحلي يقدر بنحو 71.8%.

ويشكل البندان الخاصان بخدمة الديون مجتمعان، أي "الفوائد" و"سداد القروض"، حوالي 47.65% من إجمالي الاستخدامات، مقارنة بالمتوقع في موازنة العام الماضي بمقدار 49.57% من إجمالي الإنفاق الحكومي. ويعتبر هذا التراجع مؤشرًا جيدًا لزيادة قدرة الحكومة في السيطرة على أزمة الديون. وحدث مثل هذا الانخفاض في موازنة عام 2019/2018، ثم عادت الزيادة مرة أخرى في العامين التاليين. ورغم أنه مؤشر جيد للسيطرة على أزمة الديون، إلا أن عدم ثباته يشكك في تعبيره الحقيقي عن قدرة الحكومة في السيطرة على الأزمة بشكل مستدام. وبالأخص لأن أزمة العجز أحد أهم المشاكل التي تواجه الموازنة العامة، خصوصاً بسبب انعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي الكلي. إذ تجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات، وغير قادر على جذب الاستثمار الأجنبي كما تتمنى الحكومة، حتى لو غضضنا النظر عن قدرة مثل هذه الاستثمارات على إحداث نقلات تنموية حقيقية بالنسبة للمواطنين[19]

[19] "موازنة عام كورونا، تجاهل ام تفائل.. تحليل مشروع موازنة 2021/2020"، منصة العدالة الاجتماعية.

إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة إلي الناتج المحلي)

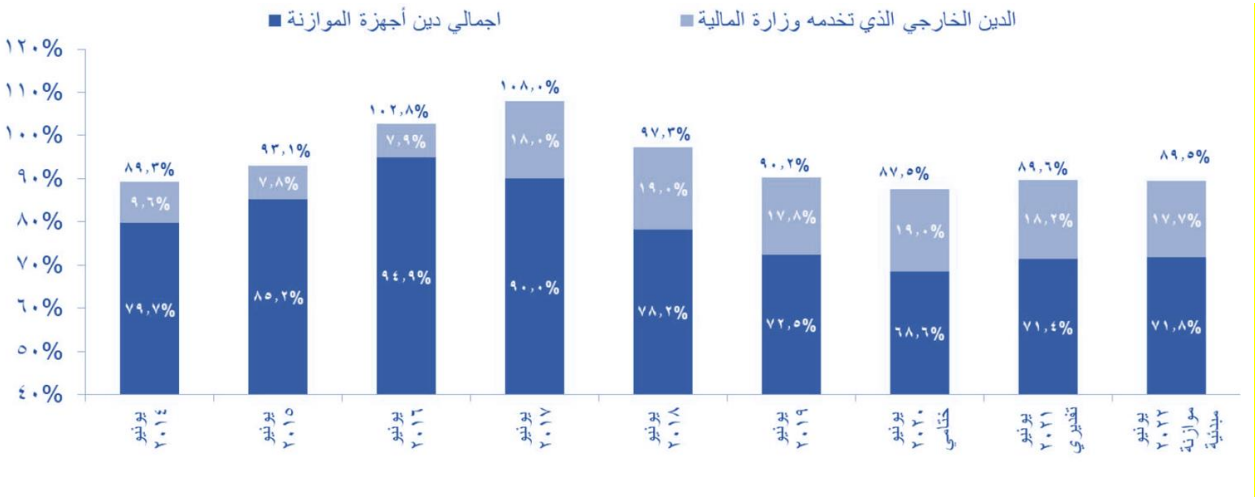

الخاتمة

في النهاية، وبعد استعراض أهم ما ورد في مشروع موازنة العام المالي الجديد 2022/2021، نلاحظ تناقضًا بين الخطط الموضوعة لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الفرد، والسياسات المعتمدة فعلياً وفقًا للبيان المالي. فعلى الرغم مما تحقق من مكاسب، مثل خفض معدل الفقر ليصل إلى 29.7%، وهى أول مرة تحدث منذ بداية القرن الحالي، إلا أن استمرار السياسات النيوليبرالية، التي تستهدف تقليص الدور الحكومي في الإنفاق الاجتماعي والخدمات، سيقضي على مثل هذه المكاسب. ونجد صدى أجندة السياسات النيوليبرالية في انخفاض بند الحماية الاجتماعية في موازنة العام المالي الجديد، ورفع الدعم المستمر حتى وصل الأمر إلى دراسة رفع الدعم عن رغيف الخبز رغم ضخامة عدد المستفيدين منه. وهو ما ينتج عنه تآكل في شبكة الحماية الاجتماعية التي كانت متردية أصلًا. كما يهدد الفئات الأكثر هشاشة ويدفعهم إلى مستويات أشد من الفقر يصعب الخروج منها. بما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر مجدداً. ولذلك، نتساءل حول خطة الحكومة في التنمية الاقتصادية وكيف يمكن تحقيقها؟ وهل هي قائمة على مشروعات تنموية حقيقية، أم على إتباع سياسات مالية لجذب المستثمرين؟ ويصبح السؤال هو: على حساب من سيتم تحقيق النمو الاقتصادي؟

- **مشروع الموازنة**
  - هو المقترح المالي للعام المالي الجديد ويتم اعتماده كمشروع بعد أن يقدم للبرلمان ويوافق عليه، يتناول كل البيانات المالية الخاصة بالحكومة مثل المصروفات والإيرادات.. إلخ.
- **المتوقع**
  - التغير المتوقع على مشروع الموازنة، وعادة ما يقدم في مشروع موازنة العام اللاحق، بعد أن يتم حساب ما جد وأثر على المشروع المعتمد في العام السابق.
- **الفعلي**
  - هو ما تم تحصيله وصرفه بالفعل خلال السنة المالية، عادة ما يصدر في مشروع الموازنة الجديد بعد عامين من اعتماده كمشروع موازنة.
- **الناتج المحلي الإجمالي**
  - يحسب النشاط الاقتصادي الكلي داخل إقليم الدولة، حركة الأموال كلها داخل إقليمها، سواء كانت في قطاع عام أو خاص أو أعمال عام. ولا يمكن حسابها بدقة، فهو في النهاية رقم مقدر.
  - الناتج المحلي = الاستهلاك الخاص (الإنفاق الاستهلاكي) + إجمالي الاستثمارات + الإنفاق الحكومي (نفقات) + صافي الصادرات (إجمالي الصادرات - إجمالي الواردات).
- **الدخل القومي الإجمالي**
  - إجمالي النشاط الاقتصادي للمصريين داخل وخارج الدولة، مع استبعاد الشركات الأجنبية.
- **الناتج المحلي للفرد الواحد**
  - هو نصيب كل فرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل ناتج قسمة الناتج المحلي على تعداد السكان داخل الدولة.
  - لا يعبر عن نصيب الفرد حيث أن هناك فجوة كبيرة في مصر بين الطبقة العليا والوسطى والمهمشين.
- **نمو إسمي**
  - هو الزيادة النقدية من سنة لسنة.
- **نمو فعلي أو حقيقي**
  - هو النمو الاسمي بحساب مؤشر التضخم.
- **التضخم:**
  - هو إنخفاض قيمة العملة، وعليه تزداد الأسعار وتقل القدرة الشرائية.

- **الانكماش:**
  - هو انخفاض الأسعار وزيادة القدرة الشرائية، مع ثبات معدل الإنتاج، ينتج عنه تشبع في الأسواق.
- **العجز**
  - هو الفرق بين ما يتم صرفه وما يتم التحصل عليه. وفي حالة الموازنة، هو الفرق بين مجمل المصروفات بالإضافة إلى شراء الأصول المالية والديون (الاستخدامات)، وبين مجمل الإيرادات.
- **العجز الكلي**
  - الفرق بين أول سبعة أبواب في الاستخدامات وأول أربع أبواب في الموارد. وهو مؤشر على قدرة موارد الدولة على تغطية نشاطاتها المختلفة.
- **العجز الفعلي**
  - هو العجز الكلي بالإضافة إلى الباب الثامن، أي سداد القروض، ويستخدم العجز الفعلي كمؤشر لإجمالي احتياجات الدولة الحقيقية.
- **تمويل العجز**
  - يمكن تمويل العجز بطرق عدة، مثل الاقتراض من مصادر خارجية أو داخلية، أو إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.
- **خدمة الديون:**
  - بند سداد الديون مضاف إليه بند الفوائد، أي مجمل مصاريف الديون التي يتم تسديدها نقدياً.
- **الدين المحلي**
  - الديون المُصْدَره بالعملة المحلية.
- **أصول غير مالية**
  - هو أي مورد مادي (لها وجود مادي) مثال على ذلك العقارات، ماكينات التصنيع، الذهب، أجهزة المنزل مثل الثلاجة.
- **أصول مالية**
  - موارد غير مادية (نقدية) مثل الأذون والسندات والأسهم.
- **الأذون**
  - هي أداة دين حكومية. وتعتبر من الأوراق المالية قصيرة الأجل، بمعنى أن الحكومة تبيعها وتحصل على سعر شرائها على الفور. و تتراوح فترة تسديدها ما بين 3 أشهر إلى سنة، بنسبة فوائد ثابتة يتم سدادها عند انتهاء المدة.

- **السندات**
  - وهى نفس تعريف الأذون مع الفارق أنها طويلة الأجل. تتراوح بين 10 سنوات إلى 30 سنة، بنسبة فوائد ثابتة تحصل كل 6 أشهر حتى تسدد قيمتها كاملة.
- **مكونات الضرائب :**

1. تضم كل أشكال الضرائب المباشرة وهي:

أ) ضريبة على دخل الأشخاص

ب) ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

ت) ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة

ث) ضريبة الدمغة

ج) بند باقي الضرائب (ضريبة التضامن الاجتماعي+ الضرائب على الأذون والسندات +ضرائب الأرباح الرأسمالية +أخرى)

ح) ضرائب الممتلكات

2. الضرائب غير المباشرة

أ) ضريبة القيمة المضافة

ب) الضريبة الجمركية

ت) الضرائب الأخرى

- **الطاقة الضريبية**
  - النسبة بين الضرائب المتوقعة و الناتج المحلي الإجمالي.
- **العبء الضريبي:**
  - هو مجمع الضرائب التي يدفعها المجتمع.
- **الجهد الضريبي:**
  - النسبة بين ما يتم جمعه بالفعل من ضرائب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.
- **الأرباح الرأسمالية**
  - هى الأرباح الناتجة عن بيع أصول مالية أو غير مالية.
- **رؤوس الأموال المنقولة**
  - التدفق النقدي للمستثمرين، الذي يتم تداوله ونقله من دولة لأخرى لتحقيق ربح قصير المدى.

- **التقسيم الاقتصادي:**

  - تصنيف المصروفات على أساس صفتها الاقتصادية التي تقوم بها سواء شراء سلع وخدمات إلخ.

- **التقسيم الوظيفي:**

  - تصنيف المصروفات على أساس تحديد الموارد التي تغطي كل وظيفة بعينها من وظائف الدولة.

ما يتضمنه كل باب من التقسيم الوظيفي للمصروفات:

- **الخدمات العامة**

  - يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، والخدمات العامة، و البحوث الأساسية، والبحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة، وخدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر، ومعاملات الدين العام، وتحويلات ذات طبيعة عامة.

- **قطاع الدفاع والأمن القومي**

  - يتضمن خدمات الأمن والدفاع، والدفاع المدني وخطط الطوارئ، والبحوث والتطوير في مجال الدفاع.

- **قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة**

  - يتضمن خدمات الشرطة والسجون، والحماية ضد الحريق، والمحاكم، والبحوث والتطوير في مجال النظام العام وشئون السلامة العامة.

- **قطاع الشئون الاقتصادية**

  - يتضمن إدارة الشئون الاقتصادية والتجارية، وشؤون العمالة الشاملة، والزراعة والري، والإنتاج الحيواني والصيد، والوقود والطاقة، والتعدين والصناعة، والنقل، والاتصالات، والسياحة، و البحوث والتطوير في مجال الشئون الاقتصادية.

- **قطاع حماية البيئة**

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، وتصريف الصرف الصحي، ومعالجة التلوث، والبحوث والتطوير في مجال حماية البيئة.

- **قطاع الإسكان والمرافق العامة**

  - يتضمن تنمية الإسكان، وإدارة شئون الإسكان، والتنمية المجتمعية، وإمدادات المياه، وتصريف الصرف الصحي، وإنارة الشوارع، والبحوث والتطوير في مجال الإسكان والمرافق.7

- قطاع الصحة

  - يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، وخدمات المستشفيات المتخصصة، وخدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، وخدمات الصحة العامة، والبحوث والتطوير في مجال الشئون الصحية.

- قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية

  - يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، والخدمات الثقافية، والخدمات الإذاعية والنشر، والخدمات الدينية، والبحوث والتطوير في مجال الشباب والثقافة والدين.

- قطاع التعليم

  - يتضمن التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله، والتعليم العالي، والتعليم غير المحدد بمستوى، وخدمات مساعدة التعليم، والبحوث والتطوير في مجال التعليم.